المسؤولية الاجتماعية للشركات وحوكمة الشركات

المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) هي مفهوم تطور بشكل كبير على مر الزمن، وهي تشمل أبعادا ومبادئ مختلفة توجه الشركات في التعامل مع مسؤولياتها التي تتجاوز تحقيق الربح. سنقوم فيما يلي بشرح المفهوم والأبعاد والمبادئ الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، الى جانب العلاقة بين حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات

تشير المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى مسؤولية الشركات في المساهمة بشكل إيجابي في المجتمع. يتطلب ذلك من الشركات أن تتجاوز مجرد تحقيق الأرباح إلى معالجة القضايا الاجتماعية والبيئية والأخلاقية الناجمة عن أنشطتها. تشجع المسؤولية الاجتماعية للشركات على محاسبة الشركات عن تأثيرها على المجتمع ودمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في عملية اتخاذ القرارات.

غالبا ما يتم وصف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها مفهوم "الثلاثة محاور"، حيث توازن الشركات بين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. الهدف هو ليس فقط زيادة قيمة المساهمين ولكن أيضا ضمان التنمية المستدامة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الموظفين والعملاء والموردين والمجتمعات والبيئة.

2- أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات

يمكن تقسيم المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى أبعاد أو ركائز متعددة، وهي أساسية لفهم نطاقها:

- **المسؤولية الاقتصادية**: الأساس في المسؤولية الاجتماعية للشركات هو المسؤولية الاقتصادية لتحقيق الربح. يجب على الشركة تحقيق إيرادات وضمان الاستقرار المالي للبقاء؛ كما تؤكد هذه المسؤولية على الربح الأخلاقي الذي يفيد جميع أصحاب المصلحة وليس فقط المساهمين.
- **المسؤولية القانونية**: يُتوقع من الشركات الامتثال للقوانين واللوائح التي تحكم عملياتها. يشمل ذلك قوانين العمل والبيئة وغيرها من اللوائح التي تضمن أن أنشطة الشركة لا تضر بالمجتمع.
- **المسؤولية الأخلاقية**: تتعلق المسؤولية الأخلاقية بفعل ما هو صحيح خارج متطلبات القوانين. تُشجَّع الشركات على اتباع معايير أخلاقية في ممارساتها المتعلقة بأنشطتها وقراراتها. يشمل ذلك معاملة الموظفين بإنصاف، وضمان سلامة المنتجات، والتصرف بنزاهة في مختلف أنشطتها.
- **المسؤولية الخيرية**: غالبا ما يشار إلى هذه المسؤولية باسم "المواطنة المؤسسية"، وتشمل المساهمة الطوعية في تحسين المجتمع. يمكن أن تشمل التبرعات الخيرية والمشاركة المجتمعية والمبادرات التي تهدف إلى حل المشكلات الاجتماعية مثل الفقر وعدم المساواة.

- **المسؤولية البيئية**: يركز هذا البعد على تقليل التأثير البيئي لعمليات الشركات. تُشجَّع الشركات على تقليل التلوث، واستخدام الموارد المستدامة، والمساهمة في حماية البيئة.

3- مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات

تستند المبادئ التي توجه المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى فكرة أن الشركات لديها مجموعة أوسع من الالتزامات تتجاوز مجرد تحقيق الأرباح للمساهمين. فيما يلي بعض المبادئ الرئيسية:

- **المساءلة**: يجب على الشركات أن تكون مسؤولة عن الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لأنشطتها. يشمل ذلك الشفافية في تقارير المسؤولية الاجتماعية، والتفاعل مع أصحاب المصلحة لفهم مخاوفهم ومعالجتها.
- **الاستدامة**: أحد المبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية هو الالتزام بالتنمية المستدامة. حيث يُتوقع من الشركات أن تعمل بطريقة تضمن صحة البيئة والمجتمع على المدى الطويل، مما يسمح للأجيال القادمة بتلبية احتياجاتها.
- **التفاعل مع أصحاب المصلحة**: تؤكد المسؤولية الاجتماعية على أهمية مراعاة احتياجات وتوقعات مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الموظفين والعملاء والموردين والمجتمعات المحلية. يُتوقع من الشركات أن تتفاعل مع هذه المجموعات لضمان أن تكون مصالحها جزءا من السياسات المؤسسية.
- **السلوك الأخلاقي**: السلوك الأخلاقي هو عنصر أساسي في المسؤولية الاجتماعية. فيجب أن تتصرف الشركات بطرق تعكس النزاهة والإنصاف والاحترام للأشخاص والمجتمعات والبيئة.
- **الطوعية**: في حين أن بعض جوانب المسؤولية الاجتماعية للشركات تخضع للقوانين، فإن العديد من أنشطة المسؤولية الاجتماعية طوعية. غالبا ما تتجاوز الشركات الامتثال القانوني لتساهم طوعيا في القضايا الاجتماعية والبيئية.
- **المسؤولية العالمية والمحلية**: مع توسع العولمة أصبحت المسؤولية الاجتماعية للشركات موضوعا دوليا، حيث يُتوقع من الشركات متعددة الجنسيات احترام الثقافات والقوانين المحلية، مع الالتزام بالمعايير الأخلاقية العالمية.

4- العلاقة بين حوكمة الشركات (CG) و المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)

العلاقة بين حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات تُظهر ترابطًا عميقًا ودعما متبادلًا بينهما.

1-1- حوكمة الشركات كإطار لتنفيذ المسؤولية الاجتماعية

تشير حوكمة الشركات إلى الأنظمة والهياكل والعمليات التي توجه الشركات في إدارة عملياتها. توفر الحوكمة إطارا يدعم تنفيذ ومراقبة وتقييم مبادرات المسؤولية الاجتماعية. تضمن الحوكمة أن الشركات تلتزم بالمعايير الأخلاقية وتعمل بشفافية، وتوازن بين الأهداف المالية والاجتماعية. تعتبر العديد من الشركات أن الحوكمة الجيدة شرط أساسي لتحقيق نجاح المسؤولية الاجتماعية، حيث تضمن دمج المسؤولية الاجتماعية في استراتيجيات الشركات وعمليات اتخاذ القرارات.

مثال: يلعب مجلس الإدارة دورا حاسما في الإشراف على سياسات المسؤولية الاجتماعية، وضمان توافقها مع استراتيجيات الشركة والمعايير الأخلاقية وتوقعات أصحاب المصلحة. يوفر هذا الهيكل الحوكمي إطارا لاتخاذ القرارات الضرورية لتحقيق التوازن بين الأهداف المالية والمسؤوليات الاجتماعية والبيئية.

1-2- المسؤولية الاجتماعية تعزز المساءلة في مجال حوكمة الشركات

تحسن مبادرات المسؤولية الاجتماعية حوكمة الشركات من خلال زيادة الشفافية والمساءلة وإشراك مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة إلى جانب المساهمين. من خلال دمج المسؤولية الاجتماعية، يجب على الشركات الإفصاح بانتظام عن تأثيرها البيئي وممارسات العمل وأدائها غير المالي، مما يعزز الرقابة ويقلل من الممارسات غير الأخلاقية. غالبا ما تتماشى هذه الشفافية المتزايدة مع مبادئ الحوكمة مثل مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومجموعة العشرين (G20/OECD) لحوكمة الشركات، مما يؤدي إلى أنشطة اقتصادية أكثر مسؤولية.

مثال: من خلال تضمين مبادئ المسؤولية الاجتماعية مثل الاستدامة والسلوك الأخلاقي في ثقافة الشركات، تضمن الشركات أن الحوكمة لا تركز فقط على تعظيم الأرباح، بل أيضا على الآثار الاجتماعية والبيئية الأوسع.

1-3- إشراك أصحاب المصلحة كأرضية مشتركة

كل من الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات يركزان على أهمية إشراك أصحاب المصلحة. تقليديا كانت حوكمة الشركات تركز على مصالح المساهمين، لكن دمج المسؤولية الاجتماعية وسع هذا المنظور ليشمل أصحاب مصلحة آخرين، مثل الموظفين والعملاء والموردين والمجتمعات التي تعمل فيها الشركة.

هذا التوسع في إشراك أصحاب المصلحة يضمن أن تتصرف الشركات بمسؤولية تجاه جميع أصحاب المصلحة، وتتناول كلا من المخاوف الاجتماعية والبيئية. تساعد آليات الحوكمة في تحديد الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية الأكثر أهمية للبيئة التشغيلية للشركة ، مما يسمح باتباع نهج مسؤولية اجتماعية أكثر ملاءمة وفعالية.

1-4- دور مجالس الإدارة في دمج المسؤولية الاجتماعية والحوكمة

يلعب مجلس الإدارة دورا حاسما في ربط حوكمة الشركات بالمسؤولية الاجتماعية. فهو مسؤول عن ضمان التزام الشركة بالمعايير الأخلاقية وأنها مسؤولة عن آثارها الاجتماعية والبيئية. يجب على مجالس الإدارة تقييم مخاطر المسؤولية الاجتماعية وفرصها، ودمج الاستدامة في استراتيجيات الشركة، وضمان الامتثال لكل من مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة.

علاوة على ذلك، يُكلف المدراء بشكل متزايد بالإشراف على التقارير المتكاملة، التي تشمل الجوانب المالية وغير المالية، مثل مقاييس الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. ويتطلب ذلك هيكلا حوكميا يدعم الشفافية والمساءلة في تقارير المسؤولية الاجتماعية.

1-5- الأبعاد التنظيمية والأخلاقية للمسؤولية الاجتماعية ضمن الحوكمة

توفر أطر حوكمة الشركات الخلفية القانونية والتنظيمية اللازمة لمبادرات المسؤولية الاجتماعية. الأطر مثل قانون ساربانز أوكسلي في الولايات المتحدة ومدونة حوكمة الشركات في المملكة المتحدة تتطلب من الشركات الإفصاح عن أدائها البيئي والاجتماعي، مما يضمن الامتثال للمعايير الأخلاقية. تفرض هذه الأطر على الشركات أن تكون أكثر شفافية، مما يحميها من الضرر الذي قد يلحق بسمعتها والتبعات القانونية لذلك.

مثال: غالبا ما تقود المخاوف الأخلاقية، مثل تقليل البصمة الكربونية وضمان ممارسات العمل العادلة، مبادرات المسؤولية الاجتماعية. تعكس هذه المبادرات نظام حوكمة يركز على السلوك الأخلاقي، مما يعزز الثقة بين أصحاب المصلحة ويدعم الاستقرار المالي على المدى الطويل.

1-6- المسؤولية الاجتماعية والاستدامة على المدى الطويل

أحد التقاطعات الأساسية بين المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات هو التركيز المشترك على الاستدامة طويلة الأجل. تضمن الحوكمة أن تركز الشركات على النمو المستدام بدلاً من تحقيق الأرباح على المدى القصير ، وذلك من خلال إدارة المخاطر واستراتيجية الشركات. تدعم مبادرات المسؤولية الاجتماعية هذا الهدف مباشرة من خلال تعزيز ممارسات صديقة للبيئة، عادلة اجتماعيا وقابلة للنجاح اقتصاديا.

مثال: يضمن دمج المسؤولية الاجتماعية في أطر الحوكمة أن الشركات لا تلتزم فقط بالمعايير القانونية، بل تتجاوزها، مما يعزز الابتكار والمرونة في مواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ وندرة الموارد.

خلاصة:

يتم تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها مسؤولية الشركات في المساهمة الإيجابية في المجتمع، من خلال معالجة القضايا الاجتماعية والبيئية والأخلاقية، وذلك من خلال اتباع نهج "الربح الثلاثي" الذي يوازن بين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. كما يوضح الأبعاد المختلفة للمسؤولية الاجتماعية للشركات، والتي تشمل المسؤوليات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية والبيئية والاجتماعية. تهدف

هذه الأبعاد إلى ضمان أن تعمل الشركات بشكل مربح مع الامتثال للقوانين والالتزام بالمعايير الأخلاقية، والمساهمة في رفاهية المجتمع.

تشمل المبادئ الرئيسية التي توجه المسؤولية الاجتماعية للشركات: المساءلة، الاستدامة، إشراك أصحاب المصلحة، السلوك الأخلاقي، التطوعية، الى جانب المسؤوليات العالمية والمحلية للشركات. هناك علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات (CG) والمسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث توفر الحوكمة الجيدة الإطار لتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية. تعزز المسؤولية الاجتماعية للشركات الحوكمة من خلال زيادة الشفافية والمساءلة وإشراك أصحاب المصلحة، في حين تضمن آليات الحوكمة أن تتماشى أنشطة المسؤولية الاجتماعية مع استراتيجيات الشركة. ونؤكد أخيرا على دور مجالس الإدارة في الإشراف على المسؤولية الاجتماعية وأهمية الأطر التنظيمية في ضمان ممارسات تجارية أخلاقية ومستدامة.